
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

خصائص الاقتصاد العثماني خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر

الاستاذ المساعد الدكتور
طاهر يوسف الوائلي
جامعة الكوفة /كلية للتربية للبنات

بلغت الدولة العثمانية قمة مجدها العسكري ، وأتساعها الإقليمي ، وثرائها الاقتصادي خلال القرن السادس عشر . كما تكاملت تشكيلاتها الإدارية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ذاتها[١] إلا أن تطورها الاقتصادي أبان تفوقها كانت تحده ومنذ البداية حدود معينة[٢] ، ويعود هذا في جزء منهُ إلى طبيعة النظام الاقتصادي العثماني ، الذي كان مستمداً عن تصور تقليدي للنظم الاقتصادية ، التي كانت سائدة في مجتمعات سبقت قيام الدولة العثمانية . وتبعاً إلى ذلك سعت الدولة إلى ممارسة سيطرة فعالة على جميع أنماط النشاط الاقتصادي في محاولة للحد من تراكم رأس المال ورعاية الإنتاج الحرفي[٣] . وعلى ذلك لم يبلغ الاقتصاد حتى في فترة عنفوانهُ مستوى يتناسب مع مستوى الدولة العثمانية . بحيث بقيت القوة المحركة للتوسع العثماني عسكرية في طابعها [٤] . مما يفسر لنا بالتالي هشاشة البنية ، التي كان يتسم بها الاقتصاد العثماني فلم يعد بإمكانهُ ، والحال هذا مواجهة التطورات الاقتصادية ، التي حدثت في غرب أوربا منذ أواخر القرن السادس عشر ، والتي أدت بالتالي إلى

تدهور النظام الاقتصادي للدولة العثمانية بأسره.

أن جانباً من هذا التدهور والانحلال ، يعزى إلى عوامل داخلية في نظام الحكم العثماني نفسهُ . وعوامل خارجية ترتبط بالمتغيرات ، التي حدثت في غرب القارة الأوربية ، والتي كان تأثيرها حاسماً في تدهور الوضع الاقتصادي للدولة العثمانية [٥] .بدأت أولى المتغيرات الخارجية على أثر قيام حركة الاستكشافات الجغرافية ، واستعمال طريق رأس الرجاء الصالح . وقد أدى هذا أولا : إلى تحويل طرق التجارة مؤقتاً من البحر المتوسط ، عبر أفريقيا ، وحرمان الدولة العثمانية من رسوم الترانسيت (المرور) . وثانياً : تدهور مدن مهمة كمراكز للصناعة والتجارة مثل حلب وبروسة . ثالثاً / أدى التحول في طرق التجارة إلى نشوء الاقتصاد الأطلسي ، وظهور نمط جديد من التجارة مما أدى إلى تدهور النظام الاقتصادي العثماني . ومع أهمية هذا العامل إلا إن تأثيره لم يظهر واضحاً إلا بعد مرور نحو قرنين على بدء الانحلال العثماني [٦] .

أما المتغير الثاني وهو الأشد تأثيراً ، فقد أبتدأ من عام ١٥٨٠ بسبب تدفق الفضة من الأمريكيتين على غرب أوربا ، والدولة العثمانية فيما بعد ، وكانت النسبة بين قيمة الذهب والفضة داخل الدولة العثمانية ، أدنى منها في غرب أوربا ، مما جعل عملية تصدير الفضة إليها أمرا مربحاً للتجار الأوربيين ، الذين كانوا يستبدلونها بالذهب . مما أدى إلى انخفاض سعر العملة الفضية العثمانية (الاقجه) . و ارتفاع الأسعار بشكل متصاعد[٧] . والمرجح إن الارتفاع في الأسعار في الدولة العثمانية – كما هو الحال في دول اوربا عموماً وخاصة في اسبانيا وانكلترا وفرنسا خلال تلك الفترة – قد نجم عن زيادة كمية النقود التي وردت الى هذه الدول من العالم الجديد ، ثم انتقلت منها الى الدولة العثمانية . ولم يكن بإمكان الاقتصاد العثماني مواجهة مثل هذه التطورات ، والارتقاء إلى مستوى الأسواق العالمية ، و لاسيما إن مواردهُ كانت مقتصرة على المواد الأولية ، وعدد محدد من المنتجات الحرفية [٨] . لذلك أصيبت الميزانية

العثمانية بعجز شبه مستمر ، ضاعفهُ ارتفاع تكاليف الصراع مع روسيا القيصرية ، و فارس ،(و الإمبراطورية الرومانية المقدسة) إلى الدرجة التي وصلت فيها مداخيل الخزينة العامة (٩) للدولة إلى مستوى قريب من الصفر (١٠) ، وكانت نتائج هذه الأزمة المالية زيادة نسبة الضرائب المفروضة على السكان ، والتي ألحقت الخراب بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الزراعي العثماني بعد هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين لقراهم .

والى جانب نضوب المورد الأساسي للدولة وهو الزراعة ، تميز النظام الاقتصادي العثماني بظواهر أساسية ، منها عدم وجود ميزانية منظمة للدولة حتى عام ١٨٦١ وهو العام الذي نشرت أول ميزانية على النمط الأوربي الحديث (١١) . ناهيك عن انعدام دوائر الرقابة المالية ، وانتشار ظاهرة الفساد الإداري(١٢) .

ما أزفت سنوات القرن الثامن عشر بالانصرام حتى كانت الدولة العثمانية قد بلغت مرحلة خطيرة من التدهور والانحطاط ، فالمؤسسة العسكرية (الانكشارية) أصابها التحلل وتحولت إلى عامل ضعف ، بعد أن كانت عماد قوة الدولة (١٣)بينما استمرت ظاهرة العجز شبه الدائم في الميزانية العامة ،- باستمرار مصادر استنزافها (١٤). ويعني هذا إن اغلب الاتجاهات والسمات التي اتصف بها الاقتصاد العثماني خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر قد استمرت خلال القرن التاسع عشر ، فضلاً عن ظواهر أخرى فرضتها متغيرات الوضع السياسي والاقتصادي العالمي .

وفي الحقيقة إن ابرز ظاهرتين أساسيتين ، امتاز بهما الاقتصاد العثماني خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر أولهما : تغير ميزان القوى لصالح الحكومة المركزية في صراعها مع أعيان الأقاليم × فبعد أن كان القرنان السابع عشر والثامن عشر يمثلان أوج قوة الأعيان شهدت العقود الأولى من القرن التاسع عشر تدهوراً سريعاً في نفوذهم السياسي والاقتصادي . وخلال العشرينات والثلاثينات من ذلك القرن صودرت العديد من ممتلكاتهم وبذلت

الدولة محاولات جديدة للسيطرة على جباية الضرائب وكان هذا الاتجاه يتماشى مع إعادة المركزية في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٩-١٨٣٩)[١٥] . وخلال الأربعينات من ذلك القرن تمكنت الحكومة من تقويض قوى الأعيان ، بدعم سياسي وعسكري أجنبي عندما تدخلت بريطانيا لصالح الدولة العثمانية في صراعها مع والي مصر القوي محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٨). وكان هذا التحول في صالح الحكومة المركزية التي حاولت أضعاف وتقويض قوى الأعيان من جهة وخلق مجال للمناورة باستخدام قوة أوربية ضد أخرى . وبالمقابل كان من مصلحة الدول الأوربية الكبرى والرأسمال الأوربي ، التوصل إلى تفاهم أو اتفاق مع الحكومة المركزية وصولاً إلى تحقيق عملية اندماج الاقتصاد العثماني بالسوق العالمية [١٦]

أما الظاهرة الثانية التي امتاز بها تاريخ الاقتصاد العثماني بدءاً بالعقد الثاني من القرن التاسع عشر فهي عملية التوسع في التبادل التجاري العثماني مع الخارج في ظل السيطرة البريطانية أو ما يمكن تسميتها (عملية التغلغل الأولي للرأسمال الأجنبي في الاقتصاد العثماني) . والتي كانت الشكل الأول لعملية التغلغل الرأسمالي الواسع والسيطرة الأوربية على الاقتصاد العثماني بعد النصف الثاني من ذلك القرن [١٧] .

لقد حولت الثورة الصناعية اقتصاديات بريطانيا ومن ثم أوربا الغربية إلى منتجين كبار للسلع الرخيصة . وفي الربع الثاني من القرن التاسع عشر حاولت الدول الأوربية الصناعية الرائدة إيجاد أسواق لسلعها المنتجة من جهة وتأمين مصادر وفيرة ورخيصة للمواد الغذائية والأولية من جهة أخرى . وأصبحت بريطانيا بعد الحروب النابليونية محتكرة للأسواق العالمية . وتحولت على نحو متزايد باتجاه الأسواق الخارجية ومنها السوق العثماني .

وأثناء الفترة ذاتها ازدادت التجارة الأجنبية مع الدولة العثمانية بنسب لا مثيل لها من قبل فخلال الأعوام (١٨١٦-١٨٢٢) بلغت قيمة الصادرات

البريطانية إلى الدولة العثمانية نحو (٧٦٤,٠٠٠ ليرة عثمانية) [١٨] وارتفعت عام ١٨٢٩ إلى (٣,٦٧٤,٠٠٠ ليرة عثمانية) . وخلال أربعينات القرن التاسع عشر وحتى عام ١٨٥٣ كانت الصادرات البريطانية بازدياد مضطرد [١٩] . وفي الوقت الذي ازدادت فيه نسبة التجارة الأجنبية مع الدولة العثمانية تدهورت الصناعة الحرفية العثمانية بسبب المنافسة الأجنبية وبالأخص في حقل الصناعة النسيجية [٢٠] . ولان الرأسمال الأوربي قد بدا بالتوسع لم تعد هنالك حاجة للاعتماد على المنتجات الحرفية العثمانية ، وأصبح بإمكان الاقتصاد الأوربي الذي يتمتع بشروط (الامتيازات الأجنبية Capitiulation) * في الدولة العثمانية – احداث تغير كبير في التجارة الدولية [٢١] .

إن عملية التوسع البريطاني في التبادل التجاري البريطاني – العثماني يمكن ملاحظتها في التغير الذي طرأ في عملية الصادرات بين بريطانيا والدولة العثمانية . فبينما كانت بريطانيا تستورد المواد الخام اللازمة لصناعة الأنسجة ، أصبحت مصدرة لأجود وارخص الصناعات النسيجية . فعلى سبيل المثال بلغت قيمة صادرات الأنسجة القطنية البريطانية إلى الدولة العثمانية (١٠٨٣٤ جنيه إسترليني) عام ١٨٢٨ ، وارتفعت إلى (٣٩٩٢٠ جنيه) عام ١٨٢٩ والى (٩٥٣٥٥ جنيه) عام ١٨٣٠ ثم (١٠٥٦١٥ جنيه) عام ١٨٣٩ . أي بزيادة قدرها عشرة أضعاف في أعوام فقط [٢٢]. وبعد توقيع معاهدة التجارة البريطانية العثمانية في الثامن عشر من آب ١٨٣٨ [٢٣] ازدادت عملية اختراق الرأسمال البريطاني خاصة والأوربي عامة للاقتصاد العثماني ، فقد نصت هذه المعاهدة على حظر جميع أنواع الاحتكارات في الدولة العثمانية والسماح للتجار البريطانيين بشراء السلع من أي مكان فيها دون دفع أي ضرائب عدا رسوم الصادرات والواردات أو ما يعادلها من رسوم داخلية و تحديد نسبة الرسوم المفروضة على الواردات والصادرات العثمانية بـ ٣٪ و١٢٪ على التوالي [٢٤]وقد كانت هذه المعاهدة موجهة أساساً ضد الاحتكارات التي أقامها محمد

علي باشا في مصر وسياستهُ التجارية الرامية إلى تشجيع الصادرات وتقييد الواردات [٢٥] على عكس ما كانت تنتهجه الحكومة العثمانية . لذلك ينبغي تفسير هذه المعاهدة كجزء من الجهود البريطانية على المستوى العالمي بأكمله ، وكترتيب يستهدف تسهيل انفتاح الاقتصادي العثماني أمام التجارة الأجنبية[٢٦] . حيث تلتها معاهدات أخرى جرى توقيعها بين الدولة العثمانية وفرنسا (تشرين الثاني ١٨٣٨) بروسيا (١٨ مايس ١٨٣٩) سار دينيا (٣ أيلول ١٩٣٩)، السويد والنرويج (٣١ كانون الثاني ١٨٤٠)، بلجيكا (٣٠ نيسان ١٨٤٠)[٢٧] .

لقد كان من نتائج هذه المعاهدات إغراق السوق العثمانية بالبضائع الأوربية مما نتج عنهُ انهيار غالبية الصناعات الحرفية العثمانية [٢٨] ، وتحويل البلاد إلى سوق للبضائع الأوربية ومصدر للمواد الخام اللازمة للصناعات الأوربية ،وبعد توقيع المعاهدة التجارية البريطانية العثمانية أخذت الصادرات البريطانية بالارتفاع . فخلال الأعوام ١٨٣٩-١٨٥٥ ارتفعت صادرات الأنسجة القطنية من (١٥٨٤٦,٦٧٨ م) إلى (١٢١,٢٥٤,٤٣٩ م) استيرادات الأنسجة الحريرية ارتفعت من (٢٠٨٩٨ كغم) إلى (٨١,٢٨٦ كغم) . استيرادات الأنسجة الكتانية ارتفعت من (٣٣٨٠٧ كغم) إلى (١٤٨. ٥٩٩ كغم) . استيرادات الأنسجة الصوفية ارتفعت من (٥٢٨١٩ كغم) إلى (٩٠٦,٦٠٢ كغم) [٢٩] ، مقابل انخفاض حاد في نسبة الصادرات العثمانية . مما انتج عنهُ تدهور غالبية الصناعات النسيجية . فعلى سبيل المثال انخفض عدد الأنوال في ألبانيا من (٦٠٠ نول) عام ١٨١٢ إلى (٤ أنوال) عام ١٨٢١ . في تيرنوفا من (٢٠٠٠ نول) في العام نفسهِ إلى (٢٠٠ نول) عام ١٨٣٠ في بروسه من (١٠٠٠ نول) إلى (٧٥ نول)[٣٠] مع انخفاض الأنسجة الخام والتي أدت بدورها إلى انخفاض الإنتاج في مدن أخرى مثل اسكودار وانقرة ، ودمشق وأسطنبول وديار بكر ، وحلب [٣١] . ولم تقتصر عملية تدهور الصناعة الحرفية العثمانية على الصناعات

النسيجية . فقد تعرضت جميع فروع الصناعة العثمانية إلى وضع مماثل خلال العقود التي تلت منتصف القرن التاسع عشر [٣٢] . عندما تحققت عملية اندماج الاقتصاد العثماني بالرأسمال الأوربي ، حيث تحولت الدولة إلى شبه مستعمرة أمام تغلغل الرأسمال الأوربي .

ولوقف هذا التدهور والانحلال بدا قادة وسلاطين الدولة العثمانية ومنذ وقت مبكر بذل محاولات لا صلاح نظم الدولة بالاستفادة من التقدم الأوربي . وتعد محاولة السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) من ابرز المحاولات جدية في هذا المجال [٣٣] بيد إن تركيزهُ على الإصلاح العسكري كوسيلة لوقف انحطاط الدولة ، قد أدى بالنتيجة إلى إفراغ عملية التحديث من محتواها . ولم تتوفر جهود عامة لتحديث الاقتصاد والمجتمع . لذلك ازدادت نسبة التضخم بسبب انخفاض قيمة العملة العثمانية وارتفاع نفقات الحكومة ورجال القصر والحريم وكان غياب الميزانية سبباً في حدوث فوضى اقتصادية ، حيث ينفق موظفو الدولة كيفما شاءوا دون رقابة تذكر [٣٤] وفي النهاية أجهضت إجراءات السلطان بخلعهِ على يد الانكشارية عام ١٨٠٧ ثم قتلهُ فيما بعد لتبدأ مرحلة أكثر شمولية من سابقتها .

تكتسب إصلاحات السلطان محمود الثاني أهمية خاصة ، فقد جاءت في مرحلة تاريخية معقدة من حياة الدولة العثمانية ،كما تزامنت مع تطورات مهمة شهدها الاقتصاد الأوربي والعثماني .

بدأ السلطان إجراءاته لإصلاح الجهاز الإداري والاقتصادي بعد تصفية الانكشارية في السادس والعشرين من حزيران ١٨٢٦ . فأمر عام ١٨٣١ بإلغاء نظام الإقطاعيات و إعادة ملكية الأرض للدولة . كما أمر بمسح الأراضي وتقدير الضرائب والسيطرة على أسلوب جبايتها . واسترجاع أراضي الأوقاف وربطها رسمياً بخزينة الدولة . ثم اتخذ عدداً من الإجراءات الأخرى بهدف تحسين الإنتاج الزراعي والصناعي وبناء الطرق و إصلاح الموانئ وإنشاء

دور ضرب العملة ... وغيرها [٣٥] . كما ظهرت في عهدهِ أول ميزانية للدولة رغم كونها بعيدة عن السيطرة على إدارة الإيرادات والنفقات . ولم ينشر منها سوى الإيرادات[٣٦] .ولهذا تعد هذه الإجراءات جريئة إذا ما قيست بالعهد الذي ظهرت فيهِ بيد إن الآثار السلبية التي تركتها على الاقتصاد العثماني كانت كبيرة للغاية فعلى الرغم من قضاء السلطان على اخطر عقبة اعترضت عملية الإصلاح (الانكشارية) . إلا إن هنالك عقبة كان على السلطان إدراكها إلا وهي البناء الاجتماعي – الاقتصادي المتخلف للمجتمع العثماني عموماً . فبالرغم من إن الجيش الجديد الذي حل محل الانكشارية قد نظمت تشكيلاتهُ على النمط الأوربي وتحديداً النابليوني . إلا أن التجنيد كان فيهِ عبودياً ، حيث حددت مدتهُ باثني عشر سنة ، و لم تؤخذ الاعتبارات المحلية فيها بنظر الاعتبار . فالاقتصاد العثماني اقتصاد زراعي قائم على إنتاج القرية وعاجز عن إحداث تراكم في راس المال ،ولا يمكنه بناء صناعة متطورة أو الاحتفاظ بجيش قوي[٣٧] .

ومن جانب آخر فقد تركت إصلاحات السلطان آثار سلبية بعيدة المدى على الاقتصاد العثماني ، حيث أدت فداحة الضرائب المفروضة على الفلاحين إلى إلحاق الخراب بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الزراعي العثماني ،وهجرة العديد من الفلاحين وتزايد الأراضي البور ، وتفجر الاضطرابات الشعبية التي جرى إخمادها بقسوة[٣٨] .

وبذلك يتضح إن العصر الذي تم فيهِ إدخال النظم الاقتصادية لم يكن عهد ثبات واستقرار في اقتصاد الدولة . وكانت محاولة إدخال النظم المالية الجديدة أمرا صعباً جداً . بسبب سيادة الطابع العسكري خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وتزايد الضغط الخارجي في النصف الثاني منهُ [٣٩] . ويعتبر هبوط قيمة العملة العثمانية خلال هذه الفترة دليلاً على تدهور الوضع الاقتصادي للدولة .كما يلاحظ على إصلاحات السلطان أيضا نسبة الأموال الكبيرة التي

تم إنفاقها على الجانب العسكري ولم يخصص للمشاريع الاقتصادية الأخرى إلا القليل (٤٠) فضلاً عن أن الدولة لم تبذل جهداً يذكر لرفع مستوى رعاياها إلى حياة افضل أو تمهد الطريق لتحولات اجتماعية واقتصادية اكثر عمقاً .فاقتصرت تلك الإصلاحات على المراسيم . أما التنظيمات الرسمية ، فقد اتخذت صيغة مظهرية لم يكتب لها النجاح على هذا النحو (٤١) . واتضح بان ولاة السلطان وموظفيه كانوا اكثر ظلماً من الأعيان الذين سبقوهم (٤٢).

بعد وفاة السلطان محمود الثاني دخلت الدولة العثمانية في طور التجديد من الإصلاحات عرفت باسم (التنظيمات الخيرية Tanzimat) وقد عالجت في لوائح ومراسيم مختلفة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة في الدولة العثمانية .

صدر أول مرسوم للإصلاح في سلسلة تلك التنظيمات في الثالث من تشرين الأول ١٨٣٩ وعرف باسم ((خط شريف كولخانة)) وذلك في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١) . وقد تضمن هذا المرسوم اثنا عشر بند مختلفاً لعل ابرز ما جاء فيها في المجال الاقتصادي هو اعتراف الدولة بمساوئ نظام الالتزام وآثارهُ المدمرة على الاقتصاد الزراعي العثماني لذلك أعلن المرسوم بان الضرائب سيجرى توزيعها بصورة عادلة على جميع رعايا الدولة . وتعهد من جانب آخر بتحديد مدة الخدمة العسكرية منعاً للتدهور الحاصل في الزراعة ، كما تضمن المرسوم وعداً من الإصلاح الإداري والاقتصادي والقضاء على الرشوة عن طريق دفع الرواتب والأجور بانتظام (٤٣) .ولكن بالرغم من اعتراف الدولة بمساوئ نظام الالتزام وآثارهُ السلبية . ألا أنها عجزت عن إيجاد بديل لهُ مما أدى إلى استمراره. فكان سبباً مباشراً في الخراب الذي حل بالاقتصاد الزراعي العثماني (٤٤) . ولذلك يتضح إن هذه الإصلاحات كانت إصلاحات مظهرية لم يكن هدفها إصلاح الوضع الاقتصادي المتدهور بقدر ما كانت تستهدف رفع عوائد الخزينة العامة للدولة لمواجهة متطلبات الإصلاح

العسكري . وبقيت هذهِ الإصلاحات بعيدة عما حدث في أوربا من تطورات اقتصادية مهمة لذلك يمكن القول بان عملية تحديث الاقتصاد العثماني بما ينسجم والتطورات التي شهدتها أوربا قد جاءت متأخرة قياساً إلى دول ومجتمعات أخرى (٤٥) . ولم تأخذ هذهِ العملية مداها الأوسع إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر وبضغط من الدول الأوربية التي وجهت عملية الإصلاحات بما يتفق وتطلعات الرأسمال الأوربي الذي بدأ يتغلغل في الدولة على نطاق واسع بعد هذا التاريخ .

الإحالات والملاحظات

(١) للتعرف على طبيعة النظم العثمانية انظر :

Lybyer, A .H, The Government of the Ottoman Empire, (New York , ١٩٦٦);

جب ، هاملتون ، و بوون، هارولد ، المجتمع الإسلامي والغرب ، جزأن ، ترجمة الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ،(دار المعارف ، القاهرة ،١٩٧١).

(٢) اندرسون بيري ، دولة الشرق الاستبدادية ، ترجمة بديع عمر نظمي ،(دار الحداثة ، بيروت ، ط١، ١٩٨٢)، ص٢٥ .

(٣) للتفاصيل عن طبيعة النظام الاقتصادي العثماني انظر :

Inalcik, H, "Capital Formation in the Ottoman Empirn" , The Journal of Economic History , Vol. xix , pp.٩٧-١٤٠

(٤) اندرسون المصدر السابق ، ص٢٤ .

(٥) Inalcik, H, The Ottoman Empire : Conquest , Organization and Economy . Collected Studies , (London , ١٩٧٨), pp .٣٣٨-٤٢ Vucinich Wayne .S, The Otto an Empire , It's Record and Le gasy , (New york , ١٩٦٥) , pp.٧٨-٩٠ .

(٦) جب وبوون ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٤٤ : اسلاموجلو ،هوري ، وكيدر ساجلار، قراءة جديدة للتاريخ العثماني ، في : نوبار هوفسبيان (المحرر) وفيروز احمد وآخرون ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري . (مؤسسة الأبحاث العربية ، ط١ ، بيروت ،١٩٨٥)، ص٨٥.

Inalcik, H. The Ottoman Empire, The Classical Age ١٣٠٠- ١٦٠٠ (London,١٩٧٣) (٧) pp.٩٦ –٧

هرشلاغ ، ز.ي ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة مصطفى الحسيني، (دار الحقيقة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٣)، ص١٤ ، اندرسون ، المصدر السابق ، ص٣٠ .

(٨) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص١٤ .

(٩) كانت للدولة العثمانية خزينتين : الأولى هي الخزينة العامة والثانية هي الخزينة الخاصة أو خزينة السلطان التي كانت

تستأثر بمداخيل مالية مهمة. وهو ما شكل عبأً غير يسير على الميزانية العامة في ظل الإسراف المفرط لمعظم السلاطين العثمانيين. ولم يتم تحديد ميزانية السلطان إلا في أيلول عام ١٨٥٥ بمبلغ (١٢,٠٠٠,٠٠٠ مليون قرش) أو نحو (مليون جنيه إسترليني). انظر : الساحلي ،خليل، " سنو الازدلاف أو الأزمات المالية في الإمبراطورية العثمانية ،" ترجمة الدكتور عبد الجليل التميمي ، المجلة التاريخية المغربية ، العدد ١٣ ، تموز ١٩٧٨ ، ص٧٢-٧٣ .

(١٠) الساحلي ، المصدر السابق ، ص١٦٠ .

(١١)هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص٧٢-٧٣ .

(١٢) مراد،خليل علي ، " تغلغل الرأسمال الأجنبي في الدولة العثمانية ١٨٥٤ — ١٩١٤ "، دراسات تركية ، جامعة الموصل ، العدد الثاني ، كانون الثاني ١٩٩١، ص١٣٤-١٣٥ .

(١٣) حول دور الانكشارية في التدهور العثماني انظر :

نورس،علاء موسى كاظم ، " مدى مسؤولية الانكشارية في تدهور الدولة العثمانية "، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٢ ، ١٩٨٢ .

(١٤) مراد ، المصدر السابق ،ص١٣٤-١٣٥

× خاضت الدولة العثمانية وخلال عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧) صراعاً مريراً مع أعيان الأقاليم في الأناضول والبلقان بعد تحديهم سلطة الحكومة المركزية . ورغم النجاحات التي حققتها قوات السلطان إلا إن المشاكل الداخلية والغزو الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨ أرغمت السلطان على عقد الصلح معهم . للمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين أعيان الأقاليم والحكومة المركزية انظر: مصطفى، أحمد عبد الرحيم ، في أصول التاريخ

العثماني ، (دار الشرق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢) ، ص ١٨١-١٨٤ .

Pamuk Sevket .;Ottoman Empire and European Capitalism , (Cambridge (١٥) University Press , ١٩٨٧) ,pp.٨-٩.

(١٦) Ibid , P.٩ .

(١٧) I bid , P.١١ .

(١٨) Issawi ,Charles , "The Ottoman Empire in the world Economy ١٦٠٠-١٩١٤ ," in: Karapat, H. Kemal , (ed); The Ottoman state and It's Place in the world History , (Leden , ١٩٧٤) , p.١١٥

(١٩) أ.د. نوفيجيف ، تاريخ تركيا ، عصر التحديث ، الجزء الثاني (١٨٣٩-١٨٥٣) باللغة الروسية (جامعة لينينغراد ،١٩٧٣) ، ص ١٥٨ .

(٢٠) Pamuk , Op .cit., P.١١.

× تعود الامتيازات الأجنبية في نشأتها إلى عام ١٥٣٥ عندما منح السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ –١٥٦٦) الملك الفرنسي فرانسوا الأول (١٥١٥ – ١٥٤٧) بموجب المعاهدة المعقودة بينهما مجموعة من الامتيازات الدينية والقانونية والتجارية . وبنهاية القرن الثامن عشر حصلت معظم الدول الأوربية على نفس الامتيازات ، ثم تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨١٨ . وقد تحولت هذه الامتيازات إلى أهم أداة لتغلغل المصالح الأجنبية في الدولة العثمانية . للتفاصيل عن نشأة الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية انظر : سوسة، نسيم ، التعليل التاريخي لمنشأ الامتيازات الأجنبية الخاصة في الإمبراطورية العثمانية ،(مطبعة الجمعية الخيرية ، بغداد ، د.ت).

(٢١) بيروكلو، بيرج بيير ، تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة إلى استعمار الجديد ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، (لندن ، ١٩٨٥) ،ص٤ .

(٢٢) Sark, O.C,"Ottoman Indsturial Policy ١٨٤٠ –١٩١٤"in: Issawi Charles ., (ed) ; The Economic Histiry of the Midlle East ١٨٠٠-١٩١٤ , (University of Chicago Press , ١٩٦٦), P.٤٩.

(٢٣) انظر عن هذه المعاهدة :

Lssawi ,Charles ., The Economic History of the Midlle East , ١٨٠٠-١٩١٤), (University of Chicago Press , ١٩٦٦), , pp.٣٩-٤٠ .

(٢٤) عيساوي ،شارل ، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ترجمة سعد رحمي ، (دار الحداثة للطباعة والنشر ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٥) ،ص٣٧ .

(٢٥)المصدر نفسهُ ،ص٣٨-٣٩ .

(٢٦) Pamuk , op .cit ., p.١١.

(٢٧) علي ،أحمد ، التطور الاقتصادي في تركيا ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ،(باريس ،١٩٨١) ،ص١٨ .

(٢٨) Ubicine ,M.A., Letters on Turkey , Translated From Franch by Lady Easthope , (London , ١٨٧٦) , p٣٣٩ .

(٢٩) Baily,F.E, British policy and the Turkish Reform Movement , (Harfard , ١٩٤٢), Table No. ٣،٥،٦،٧ .

(٣٠) هرشلاغ ، المصدر السابق ،ص٩٥ .Sark,op, cit.,pp.٤٩-٥٠

(٣١) بيروكلو ، المصدر السابق ، ص٦ . Ubicine , op.cit ., p.٣٣٩ .

(٣٢) بيروكلو المصدر السابق ، ص٦

(٣٣) زيادة ،خالد ، اكتشاف التقدم الأوربي ، دراسة في المؤثرات الأوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر ،(بيروت ، ١٩٨١)، ص١٨-٣١ .

(٣٤)مصطفى ، المصدر السابق ،ص١٨١ .

(٣٥)انظر : تفاصيل هذه الإصلاحات في : البحراوي ،محمد عبد اللطيف ،حركة الإصلاح العثماني في عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٩-١٨٣٩ ، (مطابع المختار الإسلامي ، دار السلام ، ١٩٧٨) ،ص٢٢٨-٢٢٣.

(٣٦)المصدر نفسهُ، ص٢٧١ .

(٣٧)هرشلاغ ، المصدر السابق ،ص٤١ .

(٣٨)المصدر نفسهُ .

(٣٩)البحراوي ، المصدر السابق ،ص٢٦٨-٢٧٠ .

(٤٠)المصدر نفسهُ ، ص٢٦٩ .

(٤١)هرشلاغ ، المصدر السابق ،ص٤٣ .

(٤٢)اندرسون ، المصدر السابق ، ص٣٩ .

(٤٣) جحا، شفيق ، "التنظيمات أو حركة الإصلاح في الدولة العثمانية ١٨٣٩-١٨٧٦" ، مجلة الأبحاث بيروت، الجزء ٢١ ، حزيران ١٩٦٥ .

(٤٤)مراد ، المصدر السابق ،ص١٣٥ .

(٤٥) الجميل ،سيار كوكب ، "تحديث الاقتصاديات العثمانية دراسة في فهم طبيعة المشاكل الاقتصادية التركية خلال القرن التاسع عشر" دراسات تركية ، جامعة الموصل ، العدد ، كانون الثاني ١٩٩١ . ص٧٧-٧٨.